

أن نكون أو لا نكون

بقلم محمد صالح فواز الخصاونة

10 تشرين الأول 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

أبناء العمومة والأقارب الأفاضل،

تحية طيبة وبعد،،

منذ عامين مضت والعالم العربي يعيش حالة من التوتر السياسي والاجتماعي ما أصبح يعرف لدى الجميع بـ "الربيع العربي"، حيث حدثت خلال هذه الفترة أحداث جسام، وبشكل متسارع، فاجأ الجميع عربياً وإقليمياً وعالمياً، وفرضت أموراً ما كان لها أن تكون لولا هذا التيار الجارف غير المتوقف والمستمر، وأصبح من الصعوبة بمكان الجزم إلى أين سينتهي بنا المطاف أمام هذه الأحداث والتطورات. ومع أن الحالة الأردنية مختلفة تماماً عما تم وصفه من حالات "الانتفاضة" في المحيط العربي ودأب الجميع على تسمية ما يجري في الأردن بأنه "حراك جماهيري مطالب بالإصلاح"، إلا أن تسارع الأحداث خلال الأسابيع الماضية والإرتباكات في التعاطي مع المتغيرات والتشبث بقانون الصوت الواحد المعدوم شعبياً قد دق ناقوس الخطر؛ خصوصاً في ظل تفاقم الأزمة السورية على حدودنا الشمالية والتعرض لضغوطات خليجية وغربية لتطبيق أجنداث قد تأتي على حساب الكيان الأردني واستقراره. هذا ناهيك عن الأزمة الاقتصادية الحانقة التي يمر بها الأردن وإرتفاع عجز الموازنة والمديونية العامة وتفشي الفساد المؤسسي.

ما يهمنا أمام هذا الواقع هو العبور بالأردن إلى بر الأمان عن طريق إجراء إصلاحات حقيقية تتمثل بداية بإصلاح الجانب الدستوري في تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية). وعلى الرغم من أن التعديلات الدستورية لاقت بعض الإستحسان، إلا أن أساس الإصلاح الدستوري يتضمن فيما يتضمن إصلاح قانون الإنتخاب من أجل الوصول إلى سلطة تشريعية قوية وواعية وممثلة للشعب، تنأى بالأردن عما يحيط به من مخاطر، وتنبثق عنها حكومة برلمانية قادرة على النهوض بأعباء المرحلة القادمة وإدارة البلاد بحكمة وروية.

وفي ضوء ما سبق، فإن المطالب الشعبية تتمركز الآن في الدفع نحو تعديل قانون الإنتخاب (قانون الصوت الواحد)؛ بقانون جديد قادر على إفراز برلمان عصري وممثل للشعب ويعكس بحق طموحاته وآماله؛ وينأى عن مطالب الصوت الواحد. وحيث أن الوقت قد يكون فات على تعديل قانون الإنتخاب، وأن الإنتخابات قد أصبحت على الأبواب، فإن علينا أن نعد أنفسنا لكل الإحتمالات؛ فإما المشاركة في الإنتخابات أو خلاف ذلك.

وفي هذا السياق، فإن الأمر يحتم علينا بادية ذي بدء أن نبادر بالتسجيل للإنتخابات؛ لأن التسجيل حق دستوري أولاً؛ ويجب أن نحافظ عليه ثانياً. وحين يأت وقت الإنتخاب، نقرر في ضوء المعطيات ماذا يمكن أن نفعل (نشارك أو لا نشارك).

أقول هذا من منطلق أننا - أبناء عشيرة الخصاونة - لسنا بمعزل عن أخواننا الأردنيين في مطالبهم بإصلاحات دستورية حقيقية. فنحن وإياهم نتشارك في نفس النسيج الوطني، وتربطنا بهم أواصر المحبة والمودة. كما أنه من واجبنا كعشيرة أردنية كبيرة لها ثقلها ومكانتها ودورها في خدمة الأردن وبنائه أن نساهم في إيجاد وخلق مجلس نواب قوي يضمن سير الأردن بخطى عريضة وثابتة نحو الأمام، ويحفظ حقوق الوطن والمواطن، ويكافح الفساد المؤسسي. لذلك ومن باب حرصنا على مصلحة الوطن وإمتلاك القدرة على إختيار ممارسة حقنا الدستوري من عدمه تبعاً للمستجدات القادمة، فإنه يتوجب علينا في هذه الحالة أن نبادر بالتسجيل للإنتخابات وأن نكون مستعدين للمرحلة القادمة.

بالإضافة الى ذلك وفي ظل تفاعل أبناء العشيرة بالأحداث التي تجري في الأردن، فإن الفرصة تبدو مؤاتية الآن للوصول الى إجماع على مرشح للعشيرة قادر على تحمل أعباء المرحلة القادمة والنهوض بمسؤولياته الوطنية في خدمة الأردن وتوجيه مسيرته المستقبلية. علماً أن هنالك بعض المبادرات التي تجري الآن من أجل إعداد آلية تنظيمية وعادلة تهدف الى إختيار مرشح للعشيرة، وذلك في حال تم الإجماع على ممارسة حقنا الإنتخابي تبعاً لما قد يستجد في الأسابيع والأشهر القادمة.

نعود ونؤكد على أن عشيرة الخصاونة وعلى مر العقود الماضية أنجبت العديد من الشخصيات اللمعة والمرموقة ذوي كفاءات المتميزة والذين استطاعوا بحمد الله على تحمل المسؤوليات العامة والوفاء بكل العهود والمواثيق تجاه الوطن وقضاياه، سواء كان ذلك على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي. كما أننا نؤكد على تمسكنا بوحدة الأردن والتفافنا حول قيادته، والحرص على إتباع تعاليم ديننا الحنيف وتقوى الله. ونحمد الله على أن تاريخنا الأبيض يشهد لنا بذلك، فنحن لسنا أهل نفاق ورياء، وتصدح حناجرنا عالياً بصوت الحق ولا تأخذنا في ذلك لومة اللائم. لذلك، فإن بدا لنا أن مشاركتنا في الإنتخابات تصب في مصلحة وطننا الأردن، فنحن أهل لها. وإن بدا لنا عكس ذلك فلكل حادث حديث.

وفي الختام، فإنني أسأل الله عز وجل أن يحمي هذا البلد أمنأ مستقراً، ويوفق أبنائه المخلصين لحمايته في هذه الأوقات الإستثنائية .

حمى الله الأردن وطناً وشعباً وقائداً

والله من وراء القصد